



# يقتضي باحتفاظ الشركة بـ 5% من قيمة العقود المبرمة وتقديم شهادة براءة ذمة بذلك

## «الاحتفاظ الضريبي» أحدث آليات «المالية» لضبط التهرب

تطبق على الدفعات المسددة من الشركة للمتعاملين معها بناءً على عقود أو اتفاقيات



محمود فاروق

كشفت مستندات رسمية حصلت «الأنباء» عليها تشير إلى بدء تطبيق وزارة المالية آلية الاحتفاظ الضريبي TAX RETENTION على جميع العقود المبرمة بحيث تحتجز كل مؤسسة أو شركة أيا كانت طبيعة نشاطها 5% من قيمة العقود أو الدفعات المسددة إلى من أبرموا معهم عقود أو اتفاقيات أو تعاملات لدى الشركة نفسها وذلك للحصول في نهاية العقد على شهادة براءة ذمة من وزارة الخوض وبيانات إدارة الخوض الضريبي والتخطيط بوزارة المالية أخطار الشركات الضرورية البدء في تقديم تلك الشهادة خلال الأيام الماضية علماً بأن صلاحية تلك الشهادة تصل إلى عام، واستطلعت «الأنباء» آراء بعض الشركات التي أكدت على أن الآلية لا تزال جديدة ولا يعلموا الكثير من التفاصيل بحسب ما ذكره مسؤولون في تلك الشركات. وفي المقابل أكد مسؤول بشركة محاسبية عالمية معتمدة لدى الحكومة الكويتية أن تطبيق الآلية الجديدة يهدف إلى ضبط حساب الضرائب السنوية للشركات والتي تعد جزءاً من آليات الوزارة لوقف مظاهر التهرب الضريبي ما يزيد إيرادات ضرائب الدخل السنوية على الشركات. ويُنطبق على تلك الآلية الجديدة أعمال أحكام القانون رقم 16 و 37 من اللائحة التنفيذية للقانون 2 لسنة 2008 المعدل للمرسوم 3 لسنة 1955. وتلتزم كل شركة بتقديم مستندين:

- مستند براءة ذمة تتضمن العقد والنسبة المقتطعة التي تحتفظ بها الشركة.
  - استثمار بيانات للشركة تتضمن بيانات الاتصال الأساسية للشركة والسجل التجاري وبيانات أخرى.
  - الأنشطة الخاضعة تخضع الأنشطة التالية لتطبيق الآلية الجديدة الخاصة بالاحتفاظ الضريبي TAX RETENTION.
  - الأرباح المحققة من أي عقد ينفذ كلياً أو جزئياً في الكويت.
  - المبالغ المحصلة عن بيع أو تاجير أو منح امتياز لاستعمال أو استغلال أي علامة تجارية أو تصميم براءة اختراع أو حقوق التأليف والطبع.
- الشهادة سارية لمدة عام وعلى الشركات تقديمها لإدارة الخوض الضريبي**
- شركات المحاسبية المالية تؤكد كفاءة الآلية الجديدة لزيادة الإيرادات**

● العمولات المستحقة أو الناشئة عن اتفاقيات التمثيل أو الوساطة التجارية.

● أرباح النشاط الصناعي والتجاري.

● الأرباح المحققة من التصرف في الأصول.

● الأرباح الناتجة عن شراء وبيع للأموال أو البضائع أو الحقوق بها، وفتح مكتب دائم في الكويت يجري فيه إبرام عقود البيع والشراء.

● الأرباح الناتجة عن تاجير أي أملاك.

● الأرباح الناتجة عن تقديم الخدمات.

● ويعفي من الضريبة المفروضة بموجب هذا القانون أرباح الهيئة المؤسسة والناتجة عن عمليات التداول في سوق الكويت للأوراق المالية سواء تمت مباشرة أو

عن طريق محافظ أو صناديق استثمار.

**الشروط اللازمة والمستندات المطلوبة**

1 - كتاب باسم وكيل وزارة المالية موجه لإدارة الخوض الضريبي والتخطيط يطلب شهادة لمن يهمل الأمر (براءة ذمة).

2 - عقد التأسيس وآخر عقد تعديل إذا وجد (خاص بالشركات).

3 - الرخصة.

4 - السجل التجاري.

5 - اعتماد التوقيع.

6 - صورة البطاقة المدنية.

7 - كشف بالوكالة من وزارة التجارة.

8 - كتاب تعهد من الشركة بأسماء الوكالات العاملة إذا وجد.

9 - كتاب تعهد الشركة بأسماء مقولين الباطن إذا وجد.

وتستهدف الحكومة الكويتية زيادة إيرادات الضرائب بما يساعد على مواجهة عجز الموازنة الذي عانى منه الاقتصاد الكويتي في السنوات الأخيرة وبرزت تلك المصادر ضريبة الدخل إضافة إلى سعي الحكومة الكويتية لاستنباط اوعية ضريبية جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية والتي تستهدف إيرادات تتخطى مليار دينار ما سيساهم بشدة في معالجة العجز بعيداً عن الاعتماد على إيرادات النفط. وتضع الحكومة الكويتية خطة تنمية اقتصادية شاملة تعتمد على قطاعات غير نفطية وذلك في ظل تذبذب أسعار النفط خلال السنوات الماضية تقوم على خريطة مشروعات عملاقة في كافة القطاعات الاقتصادية تمتد حتى 2035 وأبرز تلك المشروعات التنموية المصفاة الرابعة ومشروع القودس البيئي ومستشفى جابر ومدينة الحرير وجسر بوبيان وميناء مبارك وغيرها من المشاريع، فضلاً عن دعوة صندوق النقد الدولي للكويت لفرص ضريبة الدخل على الشركات المحلية، وإدخال الرسوم على مراحل وإعادة النظر بسياسة الدعم، خاصة أن الكويت لن تتمكن من الاستمرار في النموذج الحالي للنمو لوقت طويل - بحسب تقرير صندوق النقد الدولي - وسط توقعات بضعف سوق النقد لمستويات حرجة بحلول 2017.

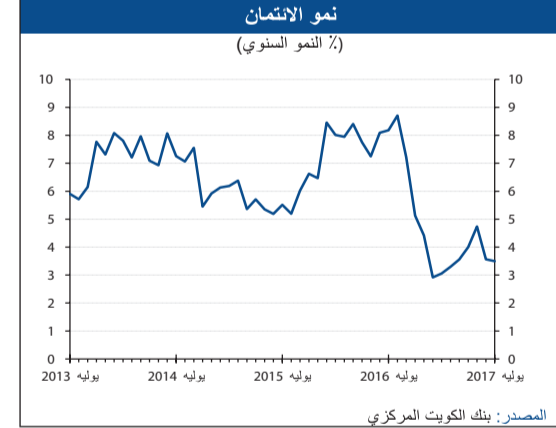
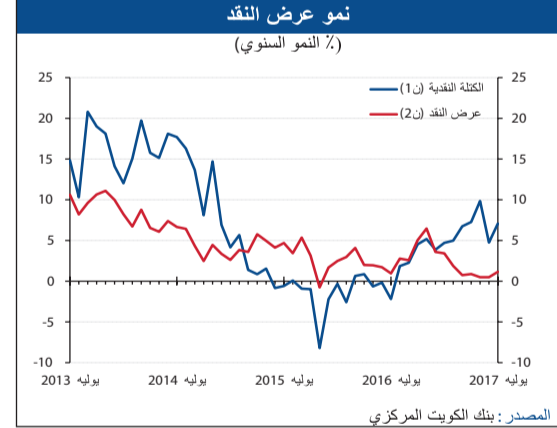


نموذج شهادة براءة الذمة

نموذج الإقرار الضريبي للأفراد والمؤسسات

## 3,5% نموًا سنويًا للانتمان خلال يوليو.. لتراجع نشاط بعض القطاعات

### «الوطني»: أدوات الدين العام تعادل 11% من الناتج المحلي للكويت



قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن الانتمان تراجع في يوليو وتباطأ نموه قليلاً إلى 3,5% على أساس سنوي، حيث بلغ صافي التراجع في الانتمان خلال الشهر 143 مليون دينار، وجاء معظم التراجع من انخفاض المعن في الانتمان المنموح لشراء الأوراق المالية خلال بداية الربع وتراجع بعض القطاعات، وارتفع في المقابل كل من الانتمان المنموح لقطاع العقار والقروض الشخصية، بينما تراجعت ودائع القطاع الخاص وارتفعت أسعار الفائدة.

وشهدت القروض الشخصية نمواً قوياً خلال يوليو، إذ تسارع نموها إلى 7,2% على أساس سنوي، وبلغ صافي الزيادة في التسهيلات الشخصية باستثناء الانتمان المنموح لشراء الأوراق المالية 119 مليون دينار في الشهر، وذلك بعد ركود في الشهر السابق. وجاءت الزيادة من القروض المسسطة، بينما شهدت القروض الاستهلاكية ركوداً لتتقلص بواقع 5,3% على أساس سنوي.

وتراجع الانتمان المنموح لقطاع الأعمال (باستثناء المصرفية) بواقع 281 مليون دينار، وتراجع نموه إلى 1,8% على أساس سنوي. وسجل الانتمان المنموح لشراء الأوراق المالية أكبر تراجع

بواقع 211 مليون دينار، وجاء ذلك بعد زيادة مماثلة في الشهر السابق، وهي وتيرة اعتيادية تطرأ في كل ربع. وقد سجل القطاع أيضاً تراجعاً في المكونات الأخرى، إذ سجل الانتمان المنموح لقطاعي البناء والنفط والغاز تراجعاً ملحوظاً، فقد تقلص الانتمان لقطاع البناء بواقع 5,7% على أساس سنوي، وظل نمو الانتمان في بقية القطاعات راكداً.

وقد أدى ذلك إلى تباطؤ الانتمان المنموح لقطاعات الأعمال «المنتجة» (باستثناء الانتمان المنموح لقطاع العقار وشراء الأوراق المالية) بعد أن كان قوياً ليصل إلى 4,4% على أساس سنوي بسبب تأثيرات قاعدية، واستمر الانتمان المنموح لقطاع العقار في التعافي في شهر يوليو. فقد سجل نمواً جيداً حتى الآن في 2017 بعد أن شهد تراجعاً في السابق بواقع 3,6% خلال 2016.

وقد ارتفع الانتمان المنموح للقطاع منذ بداية السنة المالية بنسبة سنوية بلغت 8,1%، وسجل القطاع أكبر زيادة خلال يوليو بلغت 109 مليون دينار، تماشيًا مع استقرار سوق العقار. وشهدت ودائع القطاع الخاص تراجعاً في يوليو قابله مرة أخرى ارتفاع في الودائع الحكومية. فقد تراجعت ودائع القطاع

## جمعية ضاحية جابر العلي التعاونية

### إعلان

#### الإعلان الموحد لطرح الأنشطة للاستثمار من قبل الغير في الجمعيات التعاونية رقم الموافقة ١٤٨٥٢ لسنة ٢٠١٧ م

بناءً على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بكتابها المؤرخ ١٧/٥/٢٠١٧ تعلن جمعية ضاحية جابر العلي التعاونية عن طرح الأنشطة التالية للاستثمار من قبل الغير وهي كالتالي:

م	النشاط	الموقع	المساحة	القيمة الاستثمارية	الرقم الألي للنشاط
١	صالون تجميل للسيدات	ضاحية جابر العلي قطعة 2	62 م <sup>2</sup>	800 د.ك.	1993/1379
٢	حلوليات ومعجنات	ضاحية جابر العلي قطعة 1	36 م <sup>2</sup>	700 د.ك.	2006/2726

**وذلك وفقاً للشروط التالية:**

- 1- أن يكون المتقدم من أصحاب الاختصاص ولديه ترخيص تجاري ساري المفعول ومزاولاً فعلياً للمهنة.
- 2- توضع العطاءات بالصندوق مباشرة بالظرف المغلق من قبل مقدمي العطاءات ويكتب على كل عطاء اسم النشاط المطلوب استثماره فقط دون الإشارة إلى بيانات أخرى بناءً على القرار الوزاري رقم ١٦/ت/٢٠١٦ الخاص بتنظيم عطاءات الاستثمار.
- 3- تكون الأولوية للمساهم عند تساوي الدعم.
- 4- سوف يتم الاختيار للمتقدم بأعلى دعم مالي للجمعية على أن يكون بشيك واحد مصدق.
- 5- نهاية دوام يوم الثلاثاء الموافق ١٧/١٠/٢٠١٧ من الساعة ٨:٠٠ صباحاً إلى الساعة ٢:٣٠ عصرًا من الأحد إلى الخميس. وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يتم استردادها في حالة عدم الفوز مع مراعاة أن مبلغ التأمين الأولي المذكور ليس له علاقة بمبلغ التأمين المتعلق بالقيمة الاجبارية المعتمدة على التعاقد.
- 6- يقدم الطلب على كراسة الشروط نظير رسم قدره ٥٠٠ (د.ك.) غير قابل للرد اعتباراً من يوم الأربعاء الموافق ١٤/١٠/٢٠١٧ وحتى نهاية دوام يوم الثلاثاء الموافق ١٧/١٠/٢٠١٧ من الساعة ٨:٠٠ صباحاً إلى الساعة ٢:٣٠ عصرًا من الأحد إلى الخميس.
- 7- تودع الطلبات داخل الصندوق المخصص بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بحولي - الدائري الرابع من الأحد إلى الخميس خلال فترة الدوام الرسمي للاتحاد من الساعة ٩:٠٠ صباحاً حتى الساعة ٣:٠٠ عصرًا.
- 8- من وقع عليه الاختيار يلتزم بمراجعة إدارة الجمعية عند ابلاغه كتابياً خلال اسبوعين من تاريخ الاختيار لإتمام الاجراءات اللازمة وتوقيع العقد والاعتراف بطلبه لاغياً ويصبح التأمين حفاً خالصاً للجمعية مع استرداد مبلغ الدعم المقدم.
- 9- تطبق أحكام القانون رقم ١٩٧٩/٢٤ والمعدل بقانون رقم ٢٠١٣/١١٨ بشأن الجمعيات التعاونية والقرارات الوزارية بهذا الشأن.
- 10- أن تكون الرخصة التجارية المقدمة مطابقة تماماً لمسمى النشاط المطروح أعلاه حسب المصرح به بقرار المجلس البلدي ولن يعتد برخصة أخرى.

**المستندات المطلوبة:**

- 1- صورة البطاقة المدنية لصاحب الترخيص.
- 2- صورة الرخصة التجارية سارية المفعول للنشاط المطروح.
- 3- أن يقدم طالب الاستثمار اقراراً وتعهداً بعدم وجود أي نشاط لدى الجمعية مستثمراً من قبله حالياً وفي حالة ثبوت عكس ذلك سيتم سحب الاستثمار الجديد منه.
- 4- صورة اعتماد التوقيع ساري المفعول مبيئاً فيه بيانات الترخيص المقدم.
- 5- شيك مصدق بقيمة (٢٥٠ د.ك.) قيمة الضمان الأولي.
- 6- شيك مصدق بقيمة الدعم.
- 7- وصل شراء كراسة الشروط.
- 8- كراسة الشروط معبأة ومعتمدة وموقعة ومختومة من قبل المستثمر.

**ملحوظة:**

تم تحديد موعد فتح المظاريف في يوم الثلاثاء الموافق ١٧/١٠/٢٠١٧ في تمام الساعة ٢:٣٠ ظهرًا بمقر اتحاد الجمعيات التعاونية - حولي - الدائري الرابع.

**مجلس الإدارة**